التّعليم الرّقمي في تونس

واقع وتحديات

ورقة علمية

إذا أردنا تغيير العالم فعلينا تغيير التّعليم

مدخل: التّعليم الرّقمي آلية من آليات تحويل التّعليم.

ليس التّعليم ممارسة جامدة ثابتة ولا ينبغي له أن يكون كذلك مهما تنوّعت الدّوافع أو تعدّدت الإكراهات فالتّعليم رافعة المجتمعات الانسانيّة الأساسيّة وهو من أوكلت إليه مسؤوليّة تطويرها والنّهوض بها سواء عبر مواكبة نسق التغيّرات الحاصلة يوميّا في شتّى المجالات العلميّة والفكريّة والمعرفيّة أو خاصّة عبر تمكين هذه المجتمعات من مجابهة تحدّيات الثورة التكنولوجيّة والمعلوماتيّة والرّقميّة الرّهيبة والظفر برهاناتها وإكساب خرّيجات منظومتها التّربويّة وخرّيجيها القدرة على تطويع منتجاتها ومواكبة سيرورة تطوّرها والاندماج صلب مساراتها والفعل فيها إضافة وإثراء وهو ما يقتضي أن يكون النّظام التّعليمي على قدر عال من المرونة تجعله مؤهّلا ليس فقط لعمليّات الإصلاح الجزئيّة التي ما فتئت تطال بعض مفاصله دون كبير جدوى بل لعمليّة تحويل كلّيّة تعيد بناءه على شاكلة جديدة تقطع جذريّا مع طابعه التقليدي السّائد الذي أضحى عاجزا عن تأدية الدّور المنوط بعهدته وسيظل كذلك ما لم يستفد ممّا يوفّره له العالم الرّقمي من إمكانيات بفضل زخم التّطوّر الهائل الذي شهده منذ نهاية القرن المنصرم وما يضعه على ذمّته راهنا من وسائل تواصل ووسائط مستحدثة ومحتويات وأشكال وطرق مبتكرة بيداغوجيّا ومضمونيّا وهيكليّا ملائمة لعمليّة تحوّله المنشودة وقادرة على سدّ كثير من نقائصه البنيوية مع مزيد تجويد أدائه وحوكمة إدارته وتصريف شؤونه وتقييم مردوديّته وتطويرها وهو ما شدّد عليه

البيان الختامي لـ "قمّة تحويل التّعليم" التي عقدتها الأمم المتحدة خلال شهر سبتمبر 2022 "استجابة للأزمة العالميّة في التّعليم الذي يعاني من أزمة في المساواة والشمول والجودة والملاءمة هذه الأزمة التي غالبا ما تكون بطيئة وغير مرئيّة لها تأثير مدمّر في مستقبل الأطفال والشباب في جميع أنحاء العالم" (1)

وقد دفع هذا الوضع منظّمتي اليونسكو واليونيسيف إلى إطلاق مبادرة عالميّة متعدّدة الشّركاء تهدف إلى إنشاء منصّات للتّعليم الرّقمي الشّامل وتعزيز محتوى البرامج وذلك إيمانا منهما بما للتكنولوجيا الرّقميّة من إمكانيات لحلّ كثير من معضلات هذه الأزمة التي ازدادت حدّة بعد انتشار جائحة الكوفيد 19 واستفحال عديد النّزاعات الدّوليّة كالعدوان الصهيوني على غزّة والحرب الروسيّة الأوكرانيّة واحتداد الحروب الأهليّة في كلّ من سوريا واليمن والسودان وليبيا وبلدان جنوب الصحراء الإفريقيّة وما نجم عنها من تفاقم ظاهرتي النّزوح والهجرة غير النّظاميّة بنسق غير مسبوق تاريخيّا ويكفي هنا مجرّد الإشارة إلى تأثير جائحة الكوفيد 19 وحدها التي "حرمت سنة 2021 فقط 244 مليون طفل وشابّ من الالتحاق بمقاعد الدّراسة بعد أن حرمت قبل ذلك بسنة 147 مليون طفل من نصف أوقاتهم الدّراسيّة مع اضطرار أكثر من نصف دول العالم إلى تخفيض ميزانيّات التّعليم ممّا زاد من تفاقم الأزمة" (2).

إنّ الوعي بأهمّية رقمنة التّعليم لم يكن البتّة نتاج أزمة الكوفيد أو تعدد بؤر الطوارئ في العالم فالاهتمام بهذا المشغل الذي تحوّل إلى مقاربة تعليميّة متكاملة تقوم على إدماج التكنولوجيات الحديثة في التّعليم وتوظيفها في عمليّة التّعلّم قد برز منذ ثمانينيّات القرن المنصرم لتكون الريادة في ذلك من نصيب دول مثل كوريا الجنوبيّة وهولاندا وأستراليا التي كانت سبّاقة إلى "إثراء البيداغوجيا بالتكنولوجيا" أي "تصميم أنشطة بيداغوجية جديدة بفضل استعمال التكنولوجيا" (3) ثم توسّعت القائمة تدريجيّا وبتؤدة ملحوظة سببها صعوبة التجربة وارتفاع كلفتها المادّيّة الباهظة لتشمل في ما بعد عديد دول العالم كسنغافورة وكندا والولايات المتحدة الأمريكيّة والبلدان

الإسكندنافية وأغلبية البلدان الأوروبيّة بل حتى بعض دول الجنوب ذاتها كالبرازيل التي انطلقت تجربتها سنة 2007 ثم تلتها مجموعة من دول أمريكا الجنوبيّة على غرار الأرجنتين والمكسيك والبيرو والأوروغواي أمّا فرنسا مثلا فلم تلتحق بالركب إلا بصفة متأخرة لتحتل المدرسة الفرنسيّة المرتبة الـ 18 بين بلدان الاتحاد الأوروبي في توظيف التكنولوجيا الرقمية في التعليم ورغم رصدها مبلغ مليار أورو لتجهيز مؤسساتها التربويّة ببيئة رقمية إلاّ أنها لم تتوصل إلى حدود سنة 2022 سوى إلى تحقيق نسبة تغطية للمدارس الابتدائيّة لم تتجاوز 80 % من عددها الجملي كما اهتم البرلمان الأوروبي أيضا بالموضوع بداية من سنة 2021 عندما أصدر بالإجماع ما أسماه « المرجعية المشتركة للبيداغوجيا الرقمية».

أهمّ ميزات التّعليم الرّقمي.

إنّ توسّع خارطة الدّول التي تعتمد التكنولوجيا الرّقميّة في تعليمها يؤكّد أن عصر التّعليم التّقليدي قد أخذ في الأفول بعد أن استنفد شروط بقائه وحدود جدواه وفاعليته أمام هذا النّمط الجديد من التعليم الذي أثبت جدارته أداء وجودة في أغلب المنظومات التّربويّة التي اعتمدته واستطاع أن يتحوّل إلى حلّ فعّال لكثير من مشاكل التّعليم في العالم وأليّة من آليات التقدّم نحو تحقيق ما نصّص عليه البند الرّابع من بنود خطّة التنمية المستدامة لسنة 2030: "ضمان التعليم الجيد والشامل والمنصف وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع" نظرا لما يتمتع به من ميزات لعلّ أبرزها:

- ✓ تمكين الناشئة من الكفايات والمهارات التي تعدّهم للاندماج في عالم مستقبلي قائم أساسا على الرّقمنة وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتطبيقات الذكاء الاصطناعي.
- ✓ تدريب الناشئة على العمل التشاركي الشبكي وتمكينهم من المهارات التي تساعدهم على بناء المعرفة عبر التواصل مع الآخرين وهو ما يخلق في المجتمع نوعا جديدا من الذكاء يسميه الباحثون «الذكاء الجمعي» الذي

سيسيطر على المدرسة الرقمية ويقوم على أنقاض الذكاء الفردي الذي يسيطر على المدرسة التقليدية.

- ✓ تحفيز التلاميذ للتعلم وتنمّية مهارات التفكير النقدي والإبداعي لديهم من خلال معالجتهم الشخصيّة للمعلومات المتوفّرة وإخضاعها لعمليّة انتقاء وتمحيص تخرج العمليّة التعليميّة من طابعها التقليدي القائم على جدليّة التّلقين/الحفظ.
- ✓ تأسيس تفاعل بنّاء بين المتعلمين وزملائهم وبينهم ومدرسيهم بفضل مهارات التواصل والتعاون التي يكتسبونها من خلال البرامج الإعلامية والتطبيقات المناسبة لنسق تعلمهم.
- ✓ إتاحة الفرصة أمام المدرّس لتنويع موارده التكنولوجية وتمكينه من وسائل التدريس التفاعلية وإثراء المكتبة المدرسيّة ببرمجيّات مبتكرة ومضامين متجدّدة وطرق تنشيطيّة وتعليميّة جاذبة ومحفّزة.
- ✓ تطوير ملكات المدرّس وقدراته البيداغوجيّة باعتماده على مقاربات جديدة تلبي حاجيات المتعلمين وتساعدهم على رفع التحديات التي تواجههم وتسمح له بتواصل ناجع معهم يكرّس مبادئ العدالة التربويّة بين المتعلمين.
- ✓ إثراء زاد التلميذ المعرفي بفضل تنوّع المعلومات وتعدّد مصادرها وتجدّدها وسهولة الوصول إليها.
- ✓ كسر احتكار المدرّس للمعرفة وتوسيع مجالها وإعادة تأسيس العلاقة بينه وتلاميذه على شاكلة أفقيّة تتجاوز العلاقة العموديّة التقليديّة التي كثيرا ما تمثّل سببا رئيسيّا من أسباب نفور التلميذ من بعض الموادّ الدراسية.
- ✓ حوكمة المنظومة التّربويّة العموميّة وضبط احتياجاتها الحقيقيّة وترشيد التصرّف في مواردها البشريّة والماليّة وحسن استثمارها.
- ✓ متابعة سير العمليّة التّربويّة متابعة دقيقة والتّفطّن الآني لنقائصها ولمواطن القصور أو التّقصير فيها وتيسير عمليّات التّقييم الجزئيّة أو الكلّيّة المتعلّقة بمواردها البشريّة إداريين ومدرّسين ومتمدرسين.
- ✓ تمتين الصلة بين الأولياء والمدرسة من خلال الفضاءات الرّقميّة المتاحة وتمكينهم من متابعة أوضاع منظوراتهم ومنظوريهم ومواظبتهم ونتائجهم المدرسية بصفة حينيّة ودوريّة.
- ✓ تفادي توقف العمليّة التّربويّة بسبب أي شكل من أشكال الطّوارئ أو الكوارث أو الجوائح الطّبيعيّة.

- ✓ إتاحة فرص التّعلّم مدى الحياة عبر المنصّات ومختلف أشكال البرمجيّات والمنظومات الرّقميّة.
- ✓ جسر الهوّة الفاصلة بين الجهات والأقاليم والطبقات والفئات الاجتماعيّة وتمكين الجميع من إمكانيات النّفاذ إلى مصادر المعرفة كشكل من أشكال المساواة بينها.

غير أنّ تحقق هذه الميزات فعليّا يبقى دوما رهين توفّر بيئة رقميّة مناسبة وعادلة في كلّ المؤسسات التّربويّة وضمان حصول كلّ المتعلّمات والمتعلّمين على حقّهم في هذا التعليم الرّقمي مجانا وتحمّل الدولة كلفة تجهيزاته ووسائطه كالحواسيب والألواح الرقمية والطابعات وآلات التصوير وأجهزة البثّ وكلفة الرّبط بشبكة الانترنيت عالية التّدفّق مع تأهيل الموارد البشريّة وتجويد تكوينها وتعهّده بصورة مستمرّة حتّى تتمكن من الاستفادة ممّا توفّره التكنولوجيا الرقميّة من إمكانيات رهيبة ومن حسن توظيفها في ميدان التعليم وتدريب المتمدرسين على التعامل معها بالصورة المطلوبة والمنشودة وتذليل كل الصعوبات والعراقيل التي قد تقف أمامهم وتحول دون إمكانيات تحقيق أهداف التعليم الرقمي وغاياته المثلى.

التّعليم الرّقمي في تونس:

لعلّ من أهمّ ما ميّز القانون عدد 65 لسنة 1991 المتعلّق بالنّظام التّربويّ التّونسيّ (المعروف اصطلاحا بإصلاح محمّد الشّرفي) تأكيده على ضمان وصول التّعليم إلى جميع شرائح المجتمع مع ربط النّظام التّعليميّ بالتّطوّرات العلميّة والتّقنيّة الحديثة (4) وهو ما يمكن أن نعدّه أوّل الدّلائل على توجّه الإرادة السياسيّة نحو تعصير النظام التّربويّ الوطنيّ والسعي إلى توثيق صلته بما يشهده العالم آنذاك من بوادر ثورة عارمة ستقود إلى بداية العصر التكنولوجي الرّقمي خاصة مع إشارته إلى أهمية الاعلاميّة وإدماج تكنولوجيا المعلومات ومسايرة متغيّرات واقع المدرسة التونسية التكنولوجي واتخاذه بعض الإجراءات المهمّة لنجاح هذا المشروع من أهمها تكوين مدرّسي مرحلة التعليم الثانوي في مجال اشتغال الحواسيب كذلك العمل على إدراج الإعلاميَّة مادة للتدريس في السنوات الرابعة من التعليم الثانوي وسيكون إصلاح 2002 (القانون التوجيهي للتربية والتعليم عدد 80 لسنة 2002 المؤرخ في 23 جويلية 2002) امتدادا متطوّرا لهذا التوجّه إذ "عمل على فتح مجال أكثر لاستعمال تقنيات التواصل الحديثة في التدريس ومحاولة القطع مع كل ما هو تقليدي إضافة إلى مواصلة تكوين المدرّسين في مجال الإعلاميَّة والسعي إلى تجهيز جلّ المدارس الابتدائيَّة

بقاعات إعلاميَّة وربطها بالشبكة العنكبوتيَّة (5) كما "لم يقتصر دور الدولة على تجهيز المدارس فقط بل سعت إلى ربط العائلات بشبكة الإنترنت من خلال إطلاق مشروع "الحاسوب العائلي" وهو مشروع يسمح للعائلات محدودة الدخل بامتلاك حاسوب منزلي ولقد لقي هذا المشروع صدى كبيرا حيث قدر عدد مبيعات الحواسيب ب 42 ألف كمبيوتر سنة 2004" (6)

كما شرعت مصالح وزارة التربية في رقمنة أنظمة إدارة معلومات التلاميذ عن طريق استخدام برامج التسجيل عن بعد وبعث قاعدة بيانات رقمية وفضاءات خاصة بهم وبأوليائهم وبإطار التدريس العامل بالمؤسسة دون أن ننسى طبعا بعث المركز الوطني للتكنولوجيات في التربية CNTE وكذلك المدرسة الافتراضية التي ما فتئت تلعب دورا رئيسيا في عملية التكوين عن بعد وفتحها أمام جميع الراغبين في التسجيل بها والتي قامت كذلك بمجهودات كبيرة لتأمين تواصل المرفق التعليمي العام أثناء جائحة الكوفيد.

غير أن كلّ هذه المنجزات قد اصطدمت بعوائق ونقائص عديدة لا بدّ من العمل على تذليل عقباتها من أجل تجويد واقع التعليم الرقمي في تونس وتركيزه على أسس سليمة ضامنة لتحقيق جدواه وفاعليته ومنها:

- ✓ ضعف البنية التحتيّة واللوجستيّة.
- ✓ عدم انخراط قسم كبير جدّا من المدرّسين في برامج التكوين والتأهيل المعلوماتي الذي طغى عليه الجانب النظري مع ضيق حيزه الزمني وتقطعه وعدم انتظامه.
- ✓ التفاوت الرقمي بين المعلمين والمتعلمين حسب الجهات والطبقات الاجتماعية.
- ✓ ضعف الميزانيات المرصودة لعملية الرقمنة (4 % فحسب من ميزانية وزارة التربية أي 2 مليون دينار).
- ✓ ضعف ارتباط العائلات التونسية بشبكة الانترنيت (30،4 % حسب إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء 2014).
- ✓ انعدام ربط مئات المؤسسات التربويّة بشبكة الكهرباء رغم تجهيزها بالحواسيب.
- ✓ طغيان الجانب الدعائي على برامج الرّقمنة ومشاريعها خاصة مع بعض الوزراء الذين تعاقبوا على وزارة وحولوا مشروع المدرسة الرقمية إلى مجال للتوظيف الحزبي والسياسي والاستثمار المالي من قبل شركات الاتصالات وتسويق المعدات الإلكترونيّة (اللوحات الرقمية/أجهزة التشويش الالكترونيّة...)

- ✓ غياب تصورات خارجة عن إطار الأسلوب التربوي التقليدي تفكيرا وإنجازا لعل تجربة التلفزة المدرسيّة إبان جائحة الكوفيد خير تجسيد لها.

البدائل:

إن تعثّر مشروع رقمنة المنظومة التربويّة التونسية صورة كاشفة لواقع تخلّفها عن ركب حركة التطوّر التي شهدتها كثير من المنظومات التربويّة في العالم وهو ما من شأنه أن ينعكس سلبا على مردوديتها وجودة مخرجاتها مما دعا الائتلاف التربويّ التونسيّ إلى طرح هذا الموضوع المشكل لعلّ ذلك يكون جهدا متواضعا يعمل على تفكيك هذه الوضعيّة وساعيا إلى الإجابة عن مجموعة من الأسئلة التي تتمحور حول إيجاد مخارج لها أهمّها:

- ✓ هل الرّقمنة آلية لتحويل التعليم العمومي وتطويره أم أنها مدخل لسلعنته؟
- ✓ أي مسافة بيننا و"مجتمع المعرفة" في ظل تعثر خطوات الرّقمنة؟
- ✓ هل الرّقمنة إلغاء لدور المدرّس ومساس بمكانته صلب المنظومة التعليمية أم تطوير له؟
- ✓ ما المطلوب من أجل تسريع خطوات رقمنة منظومتنا التّربويّة العموميّة؟

إنّ الإجابة على هذه الأسئلة قد تحمل بعض الحلول التي يمكن اعتبارها لبنات أخرى تضاف إلى كثير من المقترحات التي نراها ضروريّة لإخراج منظومتنا من رتابتها ووهنها ودفعها نحو تحقيق نقلتها النوعية واندماجها في عالم الثورة التكنولوجية الحديثة وفي هذا الإطار يعمل الائتلاف التربوي التونسي على المساهمة في الإجابة على هذه الاسئلة من خلال تنظيمه لمنتدى حواري تحت **عنوان "التعليم الرقمي في تونس: واقع وتحديات"** يجمع كل الأطراف المتداخلة من أجل التفكير الجماعي للوصول إلى حلول عملية، وينعقد هذا المنتدى أيام 28 و29 و30 نوفمبر 2025.

ستطرح في هذا المنتدى جملة هذه القضايا من خلال الورشات التالية:

الورشة الأولى: قراءة في واقع التعليم الرقمي في تونس: الواقع والمعوقات.

الورشة الثانية: التعليم الرقمي بين التشريعات والممارسة التربوية.

الورشة الثالثة: تطوير التعليم الرقمي، الحلول والمقترحات.

الورشة الرابعة: التجارب التربوية في مجال التعليم الرقمي، نماذج واعدة تنتظر الدعم: عرض بعض التجارب التربوية.

المراجع

1. البيان الختامي لقمّة تحويل التعليم ـ الأمم المتحدة / نيويورك / سبتمبر 2022.
2. نفس المصدر السابق.
3. الرقمي والتربية في عالم متغير: الأستاذ الجامعي المتخصص في الإدماج الرقمي في التعليم برنار كورنو Bernard Cornu ـ مجلة سيفر Sevres الدولية للتربية ـ العدد 67 ديسمبر 2014.
4. القانون عدد 65 لسنة 1991 مؤرخ في 29 جويليَّة 1991 المتعلق بالنظام التربوي.
5. مصطفى بن تمسّك: المنظومة التربويَّة التونسيَّة في عصر الرقمنة ... التحدِّيات والإنتظارات. جوان 2020.
6. نفس المصدر السابق.